إشكالية ترجمة المصطلحات وتأويلها في بحوث علوم الإعلام والاتصال.

The problem of translating and interpreting terminology in the research of information and communication sciences

د.جمال شعبان شاوش
كلية العلوم السياسية والإعلام / جامعة الجزائر3

تاريخ الاستلام: 2015/03/22 تاريخ القبول: 2015/05/01 تاريخ النشر: 2015/06/11

ملخص:

تعتبر دراسات الإعلام و الاتصال في معظمها دراسات غربية بحيث نشأت ضمن سياق اجتماعي معين إذ يختلف اختلافا جذريا عن السياق الاجتماعي العربي ،مما خلف إشكالا تأويليا في استخدام مصطلحات حقل الإعلام و الاتصال في الدراسات العربية و من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول إبراز تلك العوائق التي حالت دون تحرير المصطلح في الدراسات الاعلامية باللغة العربية.

Abstract:

Media and communication studies are mostly Western studies that have evolved within a particular social context, as they are radically different from the Arab social context, resulting in the following forms of use of the terminology of the media and communication field in Arab studies and through this research paper we will try to highlight those Eating that prevented the term from being edited in the media Studies in the Arabic language.

1. مقدمة:

لقد دخلت أبحاث علوم الإعلام والاتصال إلى الحقل المعرفي والأكاديمي وحتى النقدي بطريقة لم يسبق لها مثيل، مساهمة بذلك في تعزيز مختلف المعارف النظرية وحتى الإجراءات المنهجية . بالرغم أن هذه الأبحاث تعرف نقاشا واسعا حول الاعتراف بها كمبحث علمي مستقل له مشروعيته البحثية والمعرفية . فإن موضوع أبحاث دراسات الإعلام والاتصال تبقى ظاهرة تستدعى فهمها، وتحليل واقعها وكشف مختلف المتغيرات والآليات الإدراكية والمعرفية والنقدية التي تحدد طبيعة العوائق والأسباب المرتبطة بهذه الأبحاث والتي يفترض أن تواكب التغيرات الحاصلة في ميدان الاجتماع والثقافة والفلسفة .

وفي هذا السياق، فإنه من الملائم هنا، أن نطرح تساؤلات عن واقع أبحاث الإعلام والاتصال في الوطن العربي، ونخص بالذكر هنا، إشكالية ترجمة المصطلحات وتأويلها في سياقنا الثقافي والاجتماعي العربي . بالرغم أن هناك تداول هذا النوع من الدراسات في بعض الدول العربية، فهذا لا يعنى أنها واضحة ودقيقة الاستخدام، وهي لا تزال بحاجة إلى أكثر من دقة لتعريفها وتحديدها. وإن كثافة وتطور دراسات الإعلام والاتصال وشموليتها تفرضان على الباحث العربي، العودة باستمرار إلى تصورات مختلفة لفهم مضمون الدراسات واستيعاب أبعادها التحليلية والنظرية. لأنه مرتبطة بمفاهيم ومصطلحات وتصورات تحتاج إلى ضبط وتحديد لفهم السياق الخاص الذي توظف ضمنه هذه المصطلحات.

وفى هذا الإطار، تعتبر الترجمة نشاطاً إنسانياً أصيلا، ساهم على الدوام في تفاعل الثقافات واللغات وتلاقحها. ولما كانت كذلك، فقد أفرزت خطابات حولها، تراوح موضوعها بين التساؤل عن كيفيات فعل الترجمة وبين الشروط المفروض توفرها في نقل المصطلحات وتأويلها في ميدان علوم الإعلام والاتصال،خاصة، أن السياق بمفهومه الواسع، لا ينحصر فقط في الظروف التاريخية والاجتماعية والثقافية التي أنتجت فيها البحوث، بل يعني أيضا الظروف المحيطة بتلقي هذا البحوث وتأويلها. فالبحث في هذه الظروف، لا يمكن إلا أن يعين على فهم أحسن للعلاقات التي تربط بين المرسل والمتلقي.

وأمام الإشكاليات المختلفة لترجمة المصطلح في أبحاث علوم الإعلام والاتصال وتأويله في سياقنا العربي،والتي تعود إلى أسباب مختلفة قد تكون من بينها، غياب تقاليد استغلال الدراسات في الحياة الاجتماعية وصعوبة ترجمة واستخدام المصطلحات الإعلامية وحتى في تطبيق النظريات الغربية في السياقات المحلية العربية أو تكون إشكاليات منهجية وموضوعية ومعرفية في نفس الوقت...لذلك، ارتأينا إلى رصد

هذه الإشكاليات، سعيا من لفتح نقاش عام والدعوة إلى اعتماد أدبيات ومقاربات معرفية عربية تأخذ بعين الاعتبار أبحاث علوم الإعلام والاتصال، والتعرف على واقعها مع تحليل مختلف المنطلقات النظرية والمنهجية على ضوء المتغيرات الاجتماعية والثقافية التي فرضتها حركية الفضاء الاتصالي الجديد.

1- مدخل نظري للمصطلح.

تتشكل مصطلحات علوم الإعلام والاتصال من عدة رهانات فكرية وسياسية وثقافية، وتندرج ضمنها أفكار وتوجهات خاصة بالبنية التحتية للتكنولوجيات الحديثة لوسائل الإعلام، وتحتل هذه المصطلحات مكانة جوهرية في الاتصال وتسعى إلى تحديث وتطوير مختلف الدراسات .

وهنا، يمكننا القول أن، المصطلحات والمفاهيم ... تتميز بدراسة عمليات التفاعل والتبادل بين الباحثين والأقاليم الحضارية. وفق أشكال مختلفة أهمها عمليات الترجمة والاقتباس، وساهمت في إثراء الحياة الفكرية والثقافية في بعض الأقاليم عند (توفر شروط الانتقال) اللازمة لقبولها في المجال المعرفي والفكري الجديد، بينما لم تؤد إلى إثرائها في أقاليم أخرى، ويتوقف ذلك على كيفية الانتقال وشروطه ومختلف عمليات التمثل والتأسيس.[1] و لا يمكن استيعاب أو تحديد أي علم دون فهم المصطلحات .

فالمصطلح، عبارة عن كلمة أو مجموعة من الكلمات تتجاوز دلالاتها اللفظية والمعجمية إلى تأطير تصَورات فكرية وتسميتها في إطار معين، تقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظات معينة، والمصطلح بهذا المعنى، هو الذي يستطيع الإمساك بالعناصر الموحدة للمفهوم .[2] وإن اختلاف بيئات المصطلح سواء كان لغويا أو بلاغيا أم نقديا يعني بالضرورة، اختلاف اللغات الأجنبية التي صدر منها هذا المصطلح ،كيفما كان ميدانه المعرفي، إضافة إلى ما يصاحب تطور المعرفة الإنسانية وتجددها وكذا اختلاف "المدارس والمناهج والمذاهب" التي شكلت مرجعية تلك المعارف، كل هذا شكل دافعا قويا إلى تعقيد المصطلح ورمي به إلى هوة الاستعصاء والتخلف أقرب منه إلى التسوية والتواضع. وفي ضوء هذا التصور والخلفية الفكرية الضحلة، نشأت (معضلة المصطلح) المتعدد للمفهوم الواحد، سواء كان داخل الثقافة الواحدة أو عندما تختلف الثقافات[1]

وعليه، يتضح أن كل مصطلح يرتكز على خلفية ينبثق منها، سواء كانت معرفية أم ثقافية أم علمية أم اتصالية أم فلسفية، تكسبه خصائص ووصفات معينة. وتختلف المصطلحات والمفاهيم باختلاف المشكلات التي تعرضها أو الدلالات التي تحيل إليها ، كونها تستند إلى مجموعة من الافتراضات

والاعتبارات التي تختلف فيما بينها.... ، لذلك، يرتبط كل مصطلح بنسيج مركباته وببنيانه وبوظائفه، وحين ينتقل يعاد نسج تلك المركبات والبنيات والوظائف وفق معايير جديدة، تناسب المقتضيات الفكرية والثقافية للإقليم الذي ينتقل إليه، والتي يفترض أن تراعيها واسطة النقل، (أي الترجمة)، ويستلزم هذا التوسط (الترجمة) إمعان النظر في أوجه المفهوم والمصطلحات المختلفة، وخاصة النظر في معانيه اللغوية والاصطلاحية والدلالية. (2)

وبما أن الأمر، لا يتعلق بصياغة مصطلحات تغطي نشاطا معرفيا يتم داخل لغتنا بقوانينها في التقطيع والمفهمة والتركيب، بل هو أمر خاص بتوفير الشروط الأساسية لتلقي ونقل وتعريب مصطلحات وافدة إلينا عبر لغات أجنبية، فإن كل الأسئلة التي يثيرها هذا المصطلح، ستأخذ أبعاداً معرفية لها علاقة بتنوع الحاجات الإنسانية وطرق صياغتها والتعبير عنها. فما سننقله إلى لغتنا، ليس دلائل ومصطلحات لغوية عارية ومفصولة عن أي "سياق معرفي"، بل هي كيانات تأتينا محملة بتاريخها ورؤاها وأشكالها في الوجود والاشتغال. ولهذا السبب، فإن تدبير أمور المصطلح ليس شأنا تقنيا يتكفل به مترجمون متمرسون يجيدون اللغات، بل هو (شأن معرفي) يتكفل به المختصون في شتى فروع المعرفة.

لهذا السبب، نرى في قضايا المصطلح الخاص بالعلوم الإنسانية بصفة عامة وفي علوم الإعلام والاتصال بصفة خاصة، جزءاً من القضايا التي تعود إلى نمط تغطية الحاجات الإنسانية ذاتها. فكل تفاوت في عجلة التطور التاريخي بين الشعوب سيتولد عنه حتما تفاوت في نمو الحاجات وتنوعها، وهو تفاوت سيشمل بالضرورة طرق التعبير عن هذه الحاجات. ولا نقصد بالتفاوت هنا ما يحيل على الآلة العسكرية والصناعية والتكنولوجية فحسب، بل نقصد به أيضا (ما يحيل على الوجدان والبنية الذهنية والتركيبة النفسية). فهذا التفاوت في النمو ينتج عنه اختلال في التطابقات التعبيرية الممكنة بين الألسنة والمصطلحات .(3)

و لابد من الإشارة هنا أن، علوم الإعلام والاتصال بصفة خاصة، تتميز بمصطلحات محدَدة لا يمكن فهمها إلا بالرجوع إلى دلالتها المعجمية والسوسيوثقافية، الأمر الذي يتطلب ضرورة إعطاء موازنات دقيقة وتعيين مفردات ملائمة قائمة على احترام الرصيد القاموسي العام ورصيد كل علم من المصطلحات الفنية. لكن عدم توفر المقابل العربي الدقيق لهذه المصطلحات أوجد ولازال يوجد لدى الباحث العربي معضلة أدت في كثير من الأحيان إلى عرقلة أو شَل العديد من الشباب الباحثين الذين تحذوهم – ساعة تخرجهم من الجامعات الغربية،– الرغبة ويدفعهم الحماس إلى توظيف معارفهم وإبداعاتهم في إثراء الحركية العلمية في

بلدانهم. وتعود الصعوبات المسجلة في ندرة المعاجم العلمية المعدة ....تشرف على توحيد المصطلح الإعلامي، ونشره في جميع البلدان العربية.[1]

إن الذي زاد من حدة الصراع ووسع من عقدة البحث، هو ذلك التصادم* الذي حدث بين النقاد والباحثين العرب الميالين إلى استعمال المصطلح التراثي، أملاً منهم في ممارسة الإحياء من هذا الجانب ،....مبرزين بالمقابل رصانة المصطلح القديم، واستقراره الدلالي، ومن جهة أخرى حمل جيل من النقاد خريجي الجامعات الغربية أو حتى الجامعات العربية المنفتحة على الثقافات والمناهج الغربية مشروعا نقديا جديداً، وبخاصة ما تعلق (بالمصطلح والمفهوم والأداة)، إلا أن الخطر، لم يكن من التيارين بل كان من تيار ثالث حاول التموضع بين الاتجاهين، ففقد سلطة المصطلح وعكر نقاوة المعرفة، ويترتب عن ذلك، خطورة الاستعمال الاعتباطي في المصطلح، لأن التحكم في المصطلح هو في النهاية تحكم في المعرفة المراد إيصالها والقدرة على ضبط أنساق هذه المعرفة، والتمكن من إبراز الانسجام القائم بين المنهج والمصطلح، وعلى الأقل إبراز العلاقة الموجودة بينهما، ولا شك أن كل إخلال بهذه القدرات من شأنه أن يخل بالقصد المنهجي الذي يرمي إليه مستعمل المصطلح.[2]

2- البناء الجدلي للترجمة والمصطلح:

تعتبر الترجمة، نشاط تواصلي ثقافي إنساني لا غنى عنه. ففي هذا العالم نجد تعددية لغوية وثقافية ضخمة، وفي كل لغة من اللغات الكثيرة الموجودة في العالم نجد أيضا ثروات أدبة وفكرية وعلمية لمتكلمي ومستخدمي اللغات الأخرى ....وهذا يحتم ظهور نشاطات ترجميه بين اللغات المختلفة.[1]

وفي نفس الوقت يتضح لنا، بروز على جميع مستويات الترجمة صعوبة علمية في اللغة العربية المعاصرة إزاء اللغة الأجنبية وهي مشكلة المصطلحات، والقصور هنا، منسوب إلى اللغة المعاصرة في تعاملها بالمصطلحات غير الثابتة، مما ينتج عنه إشكال أخر، وهو (إختلاف الترجمات من مترجم إلى أخر) ، (ومن بلد إلى أخر) ، وحتى من داخل البلد العربي الواحد، ولا يمكن لنا، أن نغفل عن نمط أخر من إشكاليات المصطلح المترجم العربي، وهي التوسع اللغوي المرتبط بالمدارس والاتجاهات اللغوية والاصطلاحية والفكرية.[2]

وفي تعريف الترجمة يقول اللغوي والباحث "جورج مونان" : إن الترجمة، هي "نقطة التقاء وإيصال اللغات وأنها مظهر من مظاهر الازدواجية اللغوية ، (**fait de bilinguisme**). كما، أن الشخص

المترجم هو شخص مزدوج اللغة أساساً.[3] فالترجمة إذاً، نشاط بشري عالمي تواصلي، أصبح ضروري في كل الحقب الزمنية بفعل التواصل بين السكان .. سواء كان هذا التواصل فرديا أو جماعيا، مناسباتيا أو دائما، أم كان مرتبطا بتيارات التبادلات الاقتصادية أم يظهر بمناسبة الزيارات التي تكوم محل تقنين متفق عليه [4] (**codification institutionnalisé**) لا تكتفي معرفة اللغة للترجمة فقط ، ولكن يجب إضافة معرفة البلد الذي يتكلمها ، واستعمالاته وآدابه وحضارته وثقافته، ومن الأفضل الاحتكاك به مباشرة وفوريا، فلا تتم الترجمة، إلا بقبول الأخر والتعايش معه، بل بإستعابه فكراً وثقافة أو على الأقل التفتح على كل ذلك[5]

غير أن ترجمة المصطلحات تثير إشكاليات عديدة، ثقافية ولغوية واصطلاحية وتداولية، وتبرز هذه العملية اختلاف وتعدد طرق انتقال المفاهيم والمصطلحات بين الأقاليم والثقافات، ومدى توظيفها واستثمارها ...، ويتوقف ذلك إلى حد كبير على ممكنات التمثل والتأسيس ..... وكون الترجمة، تأويلاً يتم وفق سياقات تختلف باختلاف اللغات والثقافات البشرية، لهذا، قد يتخذ هذا التأويل الترجمي أشكال متباينة، تتباين معها مكونات المفهوم ودلالاته اللغوية والاصطلاحية، بوصفه ينتج تناصاً يتجاوز تفسير مكونات النص المترجم. [1]

ويمكننا القول أيضاً، بأن الإشكاليات مطروحة من نتائج عمل النوع الأول من المترجمين، نتيجة عدم تكوينهم من العلوم الأخرى المختلفة، مما ينتج عنه – أن بعض المترجمين يخلطون بين (الانسجام الاصطلاحي والاستخدام اللفظي والتأويل الصحيح)، وهنا نشير، إلى أن النقص الكمي أيضا في الإنتاج العربي من المطبوعات المؤلفة أو المترجمةالتي تنقل بمنهجية عملية دقيقة المفاهيم الجديدة للعلوم والتقنيات، ساهم في رداءة الترجمات واضطلاع باحثين غير متخصصين في الترجمة. إلى جانب الإشكالية المطروحة هناك بعض الإختلالات المتمثلة فيما يلي:

- – إن بعض المصطلحات توضع بمجرد الشبه الدلالي بينهما وبين المصطلح الأصلي، مما يبعدها عن الدقة في استخدامها في مجال الترجمة.
- عدم وجود منهجية ومقاربات واضحة لوضع وحتى لترجمة المصطلحات، في العلوم الإنسانية والاجتماعية بصفة عامة وفي علوم الإعلام والاتصال بصفة خاصة .

- من الصعوبات التي يصادفها المترجم علاقته باللفظ الأجنبي نفسه، حيث يحمل هذا اللفظ معينين متباعدين ، فيخلط المترجم العربي بين السياقين، ويبدو أن نتائج هذا الخلط واضحة غي الاستعمال الشاسع، مما يؤدى إلى تعريف المفاهيم التي وضعت أساسا للمصطلح.
- قد تكون في بعض الحالات الإشكالية في عدم المكافأة بين الرصيد المعرفي للمصطلحات المترجمة وبين الرصيد اللغوي، أي عدم وجود مصطلحات عربية كافية تقابل الفيض الهائل من المصطلحات الاختصاصية المتزايدة خاصة في مجال التكنولوجية الحديثة لوسائل الاتصال..

3- الترجمة نشاط تواصلي معقد:

إن المصطلح المترجم يمارس ترحالاً وظيفيا، تحرر فيه القواعد المعجمية للفوز بالمعنى الواحد في خطابات الترجمة، مما يقتضى يمارس التعامل مع شبكة اصطلاحية متجانسة، تتوزع استراتجيا لتحقيق التضمين المناسب والتنوع اللغوي المعادل. [2] وهنا، لا يقتصر عمل المترجم على استهلاك ما ينتجه المصطلحي، بل هو أول من يبادر إلى استقبال الوافد الجديد محاولا تمثله بإيجاد المقابل العربي، ليسمح له بعد ذلك بالتداول والشيوع، و خلق العلاقة الوطيدة والتأقلم مع الوضع اللغوي، ومواجهة الألفاظ المقابلة بطريقة دقيقة ومماثلة لعملية التوليد الذاتي لوضع المصطلحات العربية، وهذا، هو جوهر العمل الذي يقوم به المترجم، مسهماً بذلك في وضع نوع من أنواع المصطلحات التي تحقق فيها العربية ذاتها بحروفها وأصواتها وتمكنها من دلالات مختلفة. [1]لأن نظريات الترجمة أبنية مفهومية تفيد في وصف النص المترجم أو عملية الترجمة وشرحها أو نمذجتها. وإنها تنطوي، حتى لو كانت ناجمة عن أطر مفهومية موجودة. [2]

لهذا السبب، يقول الباحث دوليسل (**jean Delisle**) أن عملية الترجمة تمر بثلاث مراحل :

1- مرحلة الفهم : التي تقوم على فك شفرة النصوص والمفاهيم الأصلية وذلك بتحليل العلاقات الدلالية وتحديد المضمون المفهومي بواسطة السياق.

2- مرحلة إعادة الصياغة: التي تستوجب إعادة التعبير بالألفاظ (**re-verbalisation**) عن مفاهيم النص الأصلية الأصل بلغة أخرى، وذلك باللجوء إلى الاستدلال وتداعى الأفكار.

3- التي تهدف إلى تثبيت خيارات المترجم، وذلك بإجراء تحليل جودة المعادلات بطريقة الترجمة الرجعية (**rétro-traduction**).

يعد المترجم في تسلسل الأدوار– ناقل للرسائل – ينبغي عليه أن ينتج تواصلاً خاصاً وفي وقت معين ولهدف محدد، ولكن ينبغي عليه أن يعمل بوصفه خبيرا في التفاعل بين الثقافات (**inter culturalité**) [3]لأن الترجمة، تعني قبل كل شيء إعادة القراءة وتجددها ، وتتطلب القدرة على التفكير المنفتح والموسع [4]

لذلك فالترجمة:

1- لا ينظر إليها على أنها نقل بين اللغات وإنما بين الأنظمة. يعنى ذلك أن الترجمة تندرج في سياق إجتماعي ثقافي أكثر اتساعا وأنه، ينبغي أخذ هذا السياق المتشعب (**hyper – contexte**) أثناء النقل .

2- النص – العمل المترجم، لا يحلل بالإحالة إلى مفهوم التعادل، كما ينظر إليه في حد ذاته على أنه موضوع مستقل. وهو كيان كامل العضوية يندرج في الإطار العام للنظام الهدف.

3- لا تحلل طرق الترجمة وفقا لكل نظام لغوي، وإنما وفقا للمعايير الخاصة بالسياق الاجتماعي الثقافي بالمعنى الواسع (الجنس الأدبي، الايدولوجيا السائدة، والسياق السياسي). هذا ما أكدته نظرية النظام المتعدد في الترجمة. وهذا بالتركيز على مجموعة غير متجانسة ومتدرجة من الأنظمة التي تتفاعل بطريقة ديناميكية في نظام شامل. [1]

يمكننا، القول أن، "الترجمة" عملية تقوم أساسا على الخطاب الذي يصل اللغة بالفكر. فليست وصفا للغات، وإنما هي دراسة وتحليل لتمفصل أفكار نص ما، ثم إعادة صياغتها في لغة ثانية. والتمكن باللغة يقتضي قدرة مزدوجة : قدرة الفهم، لإدراك مراد كاتب النص الأصلي (تفسير/تأويل)، وقدرة إعادة التعبير لإعادة كتابة النص والمصطلح الأول ونقله إلى اللغة الثانية. وهذا الأمر يستوجب الإلمام بالقدرة على التأويل المعجمي المتمثل في معرفة دلالة الألفاظ واستحضار السياق. ومن التمكن من الأسلوب، وفي النص تحضر العناصر الأربعة التالية، الكاتب والموضوع المطروق والموجه (نوع النص، الإمكانات اللسانية المعتمدة). [2]

ومن المسائل المرتبطة بالترجمة، "مسألة المصطلح"، غير أن إشكال الترجمة ليس إشكال المصطلح كما قد يخيل إلى البعض ، ولكنه عنصر له دور في العملية كل ما في الأمر أن نختار المصطلح الذي يعبر به، في

اللغة الهدف، عن المفهوم الذي عبر عنه المصطلح الأجنبي في لغته . فاللازم أن نضع المصطلح حيث ينبغي له أن يكون .

واستناداً إلى هذا، فإن أي نقل أو استيراد للمصطلح عبر النحت أو التعريب أو أي سبيل آخر يقتضي، في المقام الأول، إدراك الفروقات الموجودة بين اللغات في طرق بنائها لموضوعها وصياغتها لدلالاته. فالممارسة في ميدان الترجمة تدلنا على أننا لا ننتقل من دال أصل إلى دال آخر ينتمي إلى لغة هدف، بل ننتقل من حقل ثقافي له تقطيعه المفهومي الخاص، إلى حقل ثقافي آخر لا يملك بالضرورة نفس التقطيع. فنحن في واقع الأمر لا نتحدث عن ألفاظ ولا عن مركبات لغوية جاهزة، بل نتحدث عن تصورات نظرية يُعبر عنها من خلال لغات لها حقل مفهومي تستند إليه من أجل إنتاج مضامينها الاجتماعية والنفسية والعلمية. (1)

4– المرجعيات التأويلية والسياقية لترجمة مصطلحات الإعلام .

يجد المترجم العربي صعوبة في ضبط المصطلح المناسب لما وضع له في اللغات الأجنبية، إذ لا يمكنه الاعتماد على المصطلح المترجم إلا في ضوء السياقات والقرائن التي ورد فيها الاستعمال المدون، وللأسف فإن ملابسات السياق، لا يذكر في المعجم، إذ يتغير المدلول نفسه بتغير الزمن وملابساته ، وعليه يجب التمتع بثقافة واسعة للإحاطة بهذا الإشكال (2)

و لا شك، أن استثمار المقاربات الغربية في المشهد الإعلامي العربي، مع ما يمكن أن يصاحب هذه العملية من ملابسات من مثل التعرف المتأخر، والترجمة الفاسدة، والتمفصل المغلوط، وعوامل مقاومة الثقافة، المحلية، يندرج في سياق ما يدعوه "إدورد سعيد" بالانتقال يالنظريات والمصطلحات، إلا أن النظريات حينما تنتقل من سياق حضاري ثقافي لغوي، إلى سياق مخالف، تضطر إلى أن تعدل من كثير من مقوماتها الجوهرية كي تتكيف مع التربة الجديدة، إلا أن هذا التكيف بالنسبة لحالتنا في البلاد العربية، يجعلنا أمام نظرية هجينة و مشوهة، نظرية فقدت من بريقها ، كثير ا من عناصرها الأساسية خلال هذا الترحال. (3)

يمكن القول، إن السياقات لا تساهم في صنع الدلالة فحسب بل، إن السياقات والدلالات ذاتها، تبنى من خلال هذه التبادلات فهي ليست إذن "معطيات" بل "انبثاقات"، فالمعنى ينبثق عن الأشكال الموضعية التي تدور فيها الأنشطة، والتي اشترك الفاعلون المتواجدون في بلورتها. "فهو ليس معطى مسبقاً مخزوناً في

بنك للمعطيات مشترك بين الجميع ويمكن إخراجه عند الطلب، إن " المعطى" أو التواصل كمعطى ليس له حسب سيرورات التواصل، إلا أهمية قليلة. فهو يستمد معنى بالنسبة لفاعل خاص، ذاك الفاعل الذي يتجه نحوه ويدرجه كتواصل حاسم في مجال اهتماماته ونواياه، وذلك بوضعه في سياقات بعبرها مناسبة له. وعليه يمكن أن يكون لـ" نفس المعطى " دلالات مختلفة حسب اهتمامات ونوايا الفاعلين.[4].

فلا توجد المعلومة باعتبارها معنى لشيء ما (خطاب ، نص، صورة ، سلوك،...الخ) إلا "يتسييقها" بالنسبة للفاعلين .إن نظرية "سيرورات التواصل"، تقترح أن يعطى الاهتمام لا للمعلومة وانتشارها وانتقالاتها أو تحولاها ، إنما للعملية التواصلية التي أدت إلى تفضيل هذا المعنى، وفي منظورنا، وبناء على مفاهيم السيرورة، فإن ظاهرة تواصلية تُدرك كجزء من نظام مكون من أنظمة جزئية، تغيرها " السياقات" مما يؤدي إلى تغيير الكل، ومن ثم الوقوف على المحطة أي على المعنى النهائي للظواهر والأنشطة التواصل. [1]

وفي هذا الإطار، فإن السياق، ليس جهاز يمكن للملاحظ الخارجي الإحاطة به، يجب النظر إليه عبر التصورات (المتباينة في كثير من الأحيان) التي يتصورها المشاركون، فلكي يسلك هؤلاء السلوك المناسب ، يجب عليهم باعتماد مؤشرات متنوعة، استكشاف نوع المصطلح والخطاب الذي يندرجون وينخرطون فبه.[2] ويقول " امبرتو ايكو" "**Umberto Eco** " في هذا الشأن: أن النظام يتشكل من نسق تجتمع فيه الرموز يميز باتفاق سابق لنقل معلومة من مرسل إلى مستقبل،[3]

إلى جانب السياق، هناك "المعنى" الذي يتولد دائما من مواجهة " التواصل " بعناصر سياقية . فهو ينشأ دائما من تسييق شيء من لدن شيء أخر . فالتأويل مثلاً ، يجد جذوره المتعددة في سيرورة السياقات المختلفة، .... ولا يوجد المعنى الجاهز أو المعطى أو القبلي في الدراسات النقدية والإعلامية، وإنما ينتج. وفي عملية إنتاجه تتداخل الكثير من الأبعاد ولم يعد أحد يقتنع بوجود معنى كلي، .... لكن الباحث "محمد أركون"، يفضل استخدام (رهانات المعنى) بدل مصطلح البحث (عن المعنى) [4] في حين تشير نظرية الممارسة الاحترافية " لدانيكا سيليسكوفتش" إلى وضع نموذج للترجمة وفق ثلاث مراحل : التأويل ، وتحرير المعنى من ألفاظه الأصلية، وإعادة الصياغة. ويقترض هذا النموذج مسلماته النظرية من علم النفس، ومن العلوم الإدراكية، مع الاهتمام الخاص بالعملية الذهنية في الترجمة. إن هم النظرية التأويلية للمصطلح الرئيسي هو "المعنى" و ينبغي على المترجم في سبيل إدراك هدا المعنى أن يمتلك – معارف إدراكية– تشمل

معرفة العالم، وإدراك السياق وفهم ما يعنيه الكاتب أو الباحث، وإن عدم امتلاك هذه المعارف يعرض المترجم لمواجهة مشكلة الغموض الشائكة وتعدد التأويلات ، وهي مشكلة يمكن أن تعطل استعداده للترجمة لأنها عملية ديناميكية ، وعملية إعادة التعبير عن الأفكار. [1] وتتجلى غاية المترجم، في أن يفهم المتلقي تلك القراءة (التأويل) الذي يضعها بين يديه، وبالتالي تستوجب عملية إيصال تلك القراءة الوقوف عند جانب الفهم من الترجمة، وعليه، فلا فهم في الترجمة بغير إفهامو بتعدد القراءات يتسع التأويل ويمتد، ليأخذ أشكالا مختلفة، باختلاف اللغات [2]وتقدم الباحثة "ماريان لوديرير" " **Marianne Lederer** " في كتابها الترجمة اليوم (1993) رؤية عامة تساعد على إدراك مداخل النموذج التأويلي وخارجه:

- كل شيء تأويل – و لا يمكن أن نترجم من دون تأويل
- البحث عن المعنى وإعادة التعبير عنه هما القاسم المشترك لكل الترجمات.

وفي هذا المستوى بالتحديد، يشكل تحديد المصطلحات، جانباً مهماً في النظرية التأويلية هنا بالضبط يشغل " المعنى" وما "يعنيه" الكاتب مكانة جوهرية في هذا النموذج [3] وإن إدراك المعنى مرحلة أولى في سيرورة يبحث خلالها المترجم عن الوصول إلى إدراك مراد الكاتب (مراد القول). وقراءة أولية للمصطلحات لا تكفي "لإدراك المعنى". بل لا بد من أن يصاحب ذلك عملية ذهنية تتمثل في التفسير أو التأويل للمفاهيم والمصطلحات الأصلية. وللفهم درجات منها إدراك المدلولات وإدراك المعنى. فكل كلمة ومصطلح من ملفوظ ما تحيل في الآن نفسه، إلى نسق اللغة الذي تستمد منه دلالتها وإلى مجموعة من البرامترات (الوسائط) غير اللسانية التي تخولها معناها. وإدراك المدلولات،فليست الدلالة، إلا معياراً من المعايير التي يمكننا منها النسق اللساني لتحليل المعنى. والشق الثاني، من عملية إدراك المعنى والمرتبط(بالتأويل). يقوم على رسم المدار المفهومي لملفوظ ما، وإغنائه بالسياق المرجعي الذي يسبح فيه فالترجمة لا تقوم على إعادة التعبير عن العلامات وإنما عن المفاهيم والأفكار؛ وهذه العملية هي الشرط الوحيد لتجاوز الهوة الفاصلة بين اللغات. وعلى هذا، تتحدد الدلالة بين عالم اللسانيات وعالم آخر غير لساني. [1]

و يمكن القول، أن التأويل، هو البحث عن معنى محتمل من معاني متعددة وعدم ربط المصطلح بمعنى واحد أو حقيقة واحدة، وهذا ما يجعل (النص) المصطلح الإعلامي يتحمل عدة معاني أو قراءات.

5- قراءة في إشكالية ترجمة المصطلحات الإعلامية.

تعتبر الإشكالية المنهجية الرئيسية في هذا المجال أساسا، في تحديد المفاهيم والمصطلحات في مجال علوم الإعلام والاتصال، فالباحثين يشيرون دائما إلى صعوبة التفريق بين "إعلام واتصال"، إعلام صحفي، إعلام مهني متخصص، اتصال شخصي، ..(عبر وسيط) قنوات الاتصال والاتصال كتبادل شخصي .إن هذه التناقضات لها ركائز أو مصادر على مستوى اجتماعي منهجي، ولكن من وجهة نظر، إن التفريق بينهما أمر ، غالبا، صعب ،جدا ، إنها تكريس لتقابل محتوى/شكل، مضمون/ وسيلة، والذي أشارت إليه كل الدراسات إلى كونه غير مجد مع تطور التكنولوجيا وخارج الاتصال الذي يسمي جماهيريا. (2)

وهكذا، يتجلى، بأن ظاهرة و دراسات الاتصال نشاط إنساني معقد، يتولى تفسيره ودراسته العديد من الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية . بعبارة أخرى ، إن ظاهرة ودراسات الاتصال ليست وقفا على المجال المعرفي المتمثل في" علوم الإعلام والاتصال " الحديثة التأسيس، هذه الأخيرة التي نشأت وترعرعت في أحضان بعض تلك العلوم المؤسسة أكاديميا(لا سيما علم الاجتماع وعلم النفس) تبقى دائما، في حاجة إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية من حيث معارفها ومناهجها وأدوات تحليلها وإلى ترجمة مصطلحاتها، ولا كيف نفسر إقدام المعاهد المتخصصة في علوم الإعلام والاتصال على تدريس مواد مرتبطة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية، مثل علم الاجتماع الاتصالي (**sociologie de la communication**) علم النفس الاتصالي، الاتصال السياسي ...(3)

ومن جهة أخرى، نجد هناك مشكل التداخل بين علوم الإعلام والاتصال والعلوم الأخرى، وهذا ما يطرح مشاكل معرفية واصطلاحية، عديدة منها خليط في تحديد المصطلحات بدقة وموضوعية، و هناك بعض الإشكاليات الجوهرية والمتمثلة أساسا فيما يلي:

- البيئة السياسية والإيديولوجية: يواجه المصطلح في علوم الإعلام والاتصال، مشكلة تنوع المعاني والدلالات ، ولا يملك مرجعية أو معيارا متفق عليه خاصة في عملية الترجمة، وهذا سببه تجدد المصطلح و كثرة الاختلافات الإيديولوجية بين المدارس والباحثين في هذا الميدان وكثرة المفاهيم والمصطلحات المعرفية . وهذا ما يفرض الصراع في الأفكار وحتى كيفية ترجمة وتوظيف المصطلحات.

وأكد الأستاذ "رضوان بوجمعة" في هذا السياق، أن أبحاث علوم الإعلام و اتصال في (الجزائر) تعاني من غياب التراكم المعرفي اللازم ، وأكد عل إشكالية الصراع المرتبط بالاختيارات السياسية التي فرضت على الجامعة[1]

فهناك فرق كبير بين الجهاز الاصطلاحي في البحوث العربية والأجهزة الاصطلاحية في غيرها من اللغات ، ففي الثقافة الغربية، بالتحديد، تحظي الحركات بحرية النشاط العلني، مهما بلغت هذه الحركات من الجرأة وتحدي الذوق العام، وهي التي تطلق على نفسها التسميات المختلفة، والتي تتفاعل مع بيئتها الثقافية. وفي الثقافة العربية تصل الحركات متأخرة دائما، كما أن التسمية لا تمثل وجهة نظر مولدة، وفي هذه الحالة، فإن التسمية في العربية لا تمثل تسمية الحركات لأنفسها، بل هي استمرار تسمية " النخبة" المثقفة للحركات، وبالطبع كثيرا ما تشبع مصطلحات بالرغم إرادة اللغويين من صيغتها الأجنبية،[2]

- البيئة الثقافية والمعرفية للدراسات والأبحاث العربية.

نجد بالتحديد هنا، أولاً مشكلة تجاهل المتلقي: بقي التفكير المصطلحي العربي عموما في منأى عن إحدى التحولات النظرية الكبرى التي شهدتها علوم الإعلام والاتصال والتي جعلت من التلقي (**réception**) مشكلة نظرية مركزية .كما إن ترجمة المصطلحات تأتي لكنها لا تستقر كما يراد لها أحيانا ، وإنما يعتريها تحول عميق أحيانا لا يملك الناقل أو المتلقي أن يتحكم فيه بالكامل .

و ترجمة "المصطلح"، يحمل جينات الثقافة المرسلة من خلال النظرية أو المنهج الذي ولد في رحمة وتخلق بمكوناته، لأن النظرية تعبر في نهاية المطاف عن رؤية كبرى للعالم تصوغها المعتقدات والمؤثرات البيئية والعوامل التاريخية، فهي ليست تكوينا طافيا لا جذور له ومتاحاً لمن يريد أن يتبناه .

وإذا كان، هناك شبه إجماع على أن الدور التحويلي الذي تمارسه تكنولوجيات وسائل الإعلام والاتصال على الفضاءات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، فإن طبيعة التأثيرات ما زالت غير واضحة المعالم حيث تتسم مجمل القراءات والترجمات التي تقاربها، عموما، بالافتقاد إلى عدة متغيرات معرفية ومنهجية فاعلة، فالكثافة المصطلحية في وسم الظاهرة، ربما تمثل أولى تجليات هذا الغموض : مجتمع المعلومات ، مجتمع المعرفة، المجتمع المعرفي، المجتمع الشبكي، الاقتصاد المعلوماتي ، الشبكة الرقمية .هذه المصطلحات تمثل مظلة تنضوي تحتها الكثير من الأفكار والتأويلات والسيرورات والامتدادات والترجمات العلمية . [1]

إن التعامل مع الترجمة الخاصة بالمصطلحات "في دراسات بحوث الإعلام والاتصال " أو غيرها من النظريات الغربية بدون استيعاب أصولها العلمية وخلفيتها المعرفية التي تستندها، يجعل منها مصطلحات في أحيان كثيرة مجرد "كايانات" بلا ذاكرة ولا تاريخ ولا مردودية، أي مجرد أدوات صماء، لا يمكنها وفق هذه الكيفية من الفهم والتعامل والتداول، ولا يمكن أن تخلق لدينا تراكما معرفيا يمكننا من تطوير طرائق تعاملنا معه والقصور الواضح في عملية تلقي "المصطلح وترجمته"، ناجم في الأساس عن غياب الوعي بحقيقة علمية واضحة مفادها، أن الحديث عن منظومة مصطلحية لنظرية ما بمعزل عن التصور النظري الذي تؤسس له هذه النظرية وتنطلق منه، هو حديث غير ذي جدوى لا لشيء إلا لكون المصطلح، لا يدرك إلا من خلال موقعه داخل تصور نظري يمنحه مشروعيته الوجود والاشتغال، مما يعنى، أن نقل وترجمة المصطلح، هو نقل لهذا التصور وليس إعطاء مقابل عربي لمفردة أجنبية . [2]إن الاختلاف يطرح إشكالية غياب تأصيل المفاهيم والمصطلحات في الثقافة العربية المعاصرة، والخطاب الإعلامي والفلسفي، بالتحديد، ولذلك تتعدد الترجمات للمفهوم والمصطلح العربي الواحد، مما يجعل الرؤية غامضة والمصطلح غير مستقر، لذلك يجب الإلمام بالأطر المعرفية والتحولات التي تحكم نشأة المصطلح في فضاءه المعرفي الخاص به. [1]

و بناءاً على ذلك، فإن خضوع التفكير العربي إلى رؤية إيديولوجية وأخلاقية يؤثر أيضا على المصطلح المعرفي والنقدي للدراسات الإعلامية، وأصبحت تستخدم مصطلحات في خطابات دورها يكمن في التنديد والمطالبة عوضا أن تكون مقاربات فكرية تقوم على استثمار المفاهيم والمنهجيات لفهم الواقع، كما أن استبدال النقد الابستيميولوجي للفكر النظري الغربي في علوم الإعلام والاتصال برؤية إيديولوجية(نقد النظريات لأنها نتاج الفكر الغربي، وليس لأسباب علمية وابستيمولوجية) إلى قصور الجهاز النظري الذي يستخدمه الباحث العربي، وانغماسه في الشكلانية المنهجية حتى أصبح البحث العربي في مجال الإعلام والاتصال كماً هائلاً من البحوث الميدانية تنتج الإحصائيات خارج أي أفق نظري يسمح للباحث العربي بالمشاركة في إنتاج المفاهيم والمصطلحات النظرية. فالدولة في الوطن العربي لا تحتكر فقط وسائل الإعلام ومراكز البحث ولكنها تتصرف فيها من منطلق إنها القوة الشرعية الوحيدة التي لها الحق في تنظيمها وتحديد مضمونها إذ إنها تمارس ، من خلال آليات متنوعة ، عملية مراقبة إنتاج المضامين المتداولة انطلاقا من مرجعية إيديولوجية . [2]

- إشكالية السيرورة الاصطلاحية والتداخل بين التخصصات.

هناك مشكل التداخل بين علوم الإعلام والاتصال والعلوم الأخرى، والذي يطرح مشاكل معرفية واصطلاحية، بدقة وموضوعية، وهذه المصطلحات التحليلية لعلوم الإعلام والاتصال تشمل وترتكز على العديد من التخصصات العلمية الأخرى، كعلم النفس وعلم الاجتماع وإن دراسات الاتصال نابعة في الأساس من خارج البيئة الإعلامية، لذلك، فإن هذه الدراسات تركز على "المحتوى الاتصالي" ولا تعطي لعناصر العملية الاتصالية حقها في البناء العلمي والأساس النظري. [3] هذا إلى جانب الخلط الواضح بين ترجمة المصطلحات والنماذج والنظريات والمداخل وعدم الاتفاق على تصنيف موحد للمصطلحات في الدراسات الخاصة بالاتصال مما يجعل تحديد وترجمة المصطلحات في النهاية محدودة وجزئية. وغياب الرؤية الشمولية للأبحاث الإعلامية ولترجمة المصطلحات من منظور عربي خالص، أدى بالتالي إلى العجز الكامل في الإبداع والعمل على استخدام وسائل الاتصال في عملية التنمية الشاملة، كما ظلت الأبحاث العربية والمصطلحات المستخدمة تراوح مكانها نتيجة التبعية المفرطة، وهشاشة التناول وغياب المنهج العلمي السليم.[1] وإن الدراسات الأكاديمية العربية المتراكمة منذ أكثر من عقود والموغلة في الإمبيريقية السَاذجة والشكلانيَة المنهجية، لم تفرز حقلاً معرفيا مستقلا بذاته، بالرغم من أنَ علوم الإعلام والاتصال التي تدرس بالجامعات العربية بدأت في تأسيس شرعيتها كمجال معرفي قائم على ابستيمولوجية خاصة.

إنه من الغني القول، إن النظرية، أي نظرية تتضمن جهازا من المفاهيم والمصطلحات التي تشكل الأركان الأساسية والتي تتضح بها معالم النظرية، فلا نظرية بدون مفاهيم ومصطلحات. وتؤكد هنا، بعض الدراسات في ميدان الإعلام والبحوث الأخرى، أن "المصطلح المهاجر" مع سياقه النظري أو ضمن نظريته معرض حتما لتغير في الدلالة والتوظيف طالما أن سياقه الأصلي قد تعرض للتغير. وتحول المصطلح، تحكمها مؤثرات ثقافية لا يملك أحد السيطرة عليها، مؤثرات تكمن في رحم الثقافة وفي شرايين اللغة وتجعل من الصعب انتقال الدلالات المصطلحية كما هي وإنما تفرض بدلا من ذلك وضعا من التداخل الدلالي تختفي فيه دلالات وتحل دلالات. [2] فحقيقة، ننظم الملتقيات والمؤتمرات وينتهي أغلبها بما بدأ خطابات ومصطلحات تستعرض جملة من المخاوف من الأداة التكنولوجية الجديدة أو تتبارى في الاحتفاء بها أو تجرد قائمة طويلة عريضة لإيجابياتها وسلبياتها ثم ماذا؟ لا شيء، و الدراسات الخاصة بالمصطلح في أبحاث الإعلام والاتصال لم يؤد إلى تعميق الفهم للعدة التكنولوجية المسخرة للاتصال ولم يكشف عن

العلاقات المعقدة والملتبسة التي تربطها بالمجتمع ولم تبين أشكال اندماجها في النسيج الاجتماعي والثقافي في البلدان ولا كيف طور هدا النسيج استخداماتها ، ولم يسأل حتى الجديد في الإعلام الجديد .

فمثلاً، لقد اجتهد الكثير من المختصين وعرفوا الإعلام الجديد، لكن هل هذا المسمي دقيق؟ فالإعلام هو محتوى بينما يقصد بالإعلام الجديد الأداة أي "الميديا " أو الوسيط[3] لأن الإعلام يمارس دوره داخل المجتمع ..وتتعذر بالتالي قراءة تاريخه ومعالجة وضعه الراهن والتنبؤ بأفاق تطوره بمعزل عن السياق الاجتماعي، السياسي والاقتصادي، والقني، والثقافي (الفكري- الروحي) الذي يعمل فيه هذا الإعلام ،لذا أثرت تلك المتغيرات مجتمعة في المصطلح الإعلامي الدولي والمحلي على حد سواء، وأفرزت مظاهر ومصطلحية إعلامية جديدة على مستوى العالم، وفرت مضامين إعلامية جديدة تسهم بدورها في حراك المتغيرات المعاصرة في المجتمعات ، منتجة في الوقت نفسه متغيراً إعلامياً مستقلاً من حيث المظهر، وجامعا لأثار المتغيرات الدولية المعاصرة وعوائدها ، ومتداخلا معها في علاقة تفاعل وأثر متبادل. [1]

خاتمة .

إن المشاكل التي تطرقنا إليها تعد بحق، عقبة كأداة في وجه تلقي المعرفة وتأويلها، ولا يمكن التغلب عليها إلا إذا توحدت إرادات الباحثين في ميدان علوم الإعلام الاتصال ، وتوجيه حوار بناء وتوحيد المصطلحات، من خلال قاموس جامع ، وشامل لمصطلحات نظرية، أو نظريات متقاربة، تعاين فيه طبيعة هذه المصطلحات في أصولها ، دون خلفيات إيديولوجية .

إن التكوين اللغوي والعلمي للمترجم، وانشأ معاهد متخصصة في الترجمة في علوم الإعلام والاتصال مكيفة بالمنظومات التعليمية والتكوينية لاحتواء المصطلح، وإسناد رخص خاصة بالترجمة لمختصين يشرفون على تبسيط المصطلح وتسييره في إطار السياسية اللغوية والإعلامية الموحدة، التي تلغى ظاهرة التعدد الاصطلاحي الاعتباطي. و الاهتمام بالسياق الثقافي والاجتماعي وحتى المعرفي. وأمام التغيرات التي شهدتها دراسات بحوث الإعلام والاتصال، يصبح التعريف بالمصطلح وترجمته، وتفكيك العملية الاتصالية بكل أشكالها ومكوناتها أمراً ضروريا. كما تحاج دراسات علوم الإعلام والاتصال إلى مصطلحات ومفاهيم كوسائل رمزية ضرورية يستعين بها الباحث للتعبير عن الأفكار و المعاني المتعددة، والتعامل مع الوقائع والظواهر الاتصالية خاصة الحديثة بكل موضوعية خارج نطاق الفهم الذاتي و الإيديولوجي، وهذا بفهم التفاعل القائم بين المجتمع ومعطياته وتحليلها وتحويلها إلى بناء فكري اتصالي فعال وبناء مفاهيم

ومصطلحات جديدة تأخذ بعين الاعتبار المنطلقات الفكرية المتطورة في ميدان أبحاث علوم الإعلام ولاتصال في المدارس الغربية والابتعاد عن التعامل مع المصطلحات بمنطق محافظ عقيم، أو وفق نموذج غير فعال ، وتأسيس معرفة اتصالية تضمن كل الاستقلالية العقلانية والنقدية.

قائمة المراجع:

1- أحمد أبو الحسن : **مدخل إلى علم المصطلح ونقد النقد العربي الحديث**، مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد 60-61 ، 1989.

2- أحمد مداس: **النص والتأويل**، منشورات مخبر وحدة التكوين والبحث في نظريات القراءة ومناهجها، ط1، الجزائر، 2010.

3- أحمد الفوحي :**عن الترجمة وتحليل الخطاب** ، مجلة العلامات ، المغرب،، العدد **– 7**، 1997، المغرب **http://www.saidbengrad.net/al/n7/10.htm**

4- أحمد الفوحي : **عن الترجمة والترجمة اللسانية بالمغرب**، مجلة علامات المغرب، العدد2 ،1994.

http://www.saidbengrad.net/al/n2/4.htm

5- انتصار إبراهيم عبد الرزاق و صفد حسام الساموك: **الإعلام الجديد. .. تطور الأداء والوسيلة والوظيفة**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بغداد، 2011.

6- الصادق رابح : " **مجتمع المعلومات"في البحث عن فاعلية معرفية للمفهوم**، مجلة عالم الفكر، العدد1، المجلد 36، يوليو-سبتمبر- 2007.

7- الصادق الحمامي، **المجال الإعلامي العربي، إرهاصات نموذج تواصلي جديد** ، مجلة المستقبل العربي، يناير، 2007.

8- دومينيك مانغونو: ترجمة محمد يحياتن، **المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب**، منشورات الاختلاف، ط1، 2008 الجزائر.

9- رضوان بوجمعة: **إبستيمولوجية علم الاتصال ، فهم بنية الاتصال في المجتمع الجزائري**، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 18 الجزائر.

10- سعد البازعي: **الاختلاف الثقافي وثقافة الاختلاف**، المركز الثقافي العربي، ط1 ،2008، المغرب.

11- سعيد بنكراد: **المصطلح السميائي، الأصل والامتداد المصطلحية والحاجات الإنسانية** ،مجلة العلامات المغرب، االعدد: 14 – 2000،- http://www.saidbengrad.net/al/n14/2.htm

12- سعيدة كحيل: **الترجمة والمصطلح** ، مجلة الآداب العالمية العدد ، إتحاد كتاب العرب،دمشق، 144، 2010.

13- طوني بينيت- لورانس غروسبيرغ وميغان موريس، ترجمة سعيد الغانمي،: **مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**، المنظمة العربية للترجمة، ط1 ،2010.

14- عبد الحميد ختالة:**تأصيل المصلح النقدي، بين الترجمة والتعريب والبحث عن الجذر الفلسفي**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول تحت عنوان :المصطلح النقدي، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 09-10 2011.

15- عبده عبود : **هجرة النصوص ،دراسة في الترجمة الأدبية والتبادل الثقافي**، منشورات اتحاد الكتاب العرب،1990 .

16- عمر كوش: **أقلمة المفاهيم ،تحولات المفهوم في ارتحاله**، المركز الثقافي العربي، ط1، المغرب.
،2002.

17- قادة عقاق ، **إشكالية ترجمة المصطلح السيميائي في النقد العربي**، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي الأول في ورقلة عن المصطلح ، الجزائر، يومي 09-10-مارس 2010.

18- كيحل مصطفي: **الانسنة والتأويل في فكر محمد أركون**، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1،2011. .

19- ماتيو غيدير، ترجمة، محمد أحمد طجو: **نظريات الترجمة**، ، مجلة الآداب العالمية العدد ، إتحاد كتاب العرب،دمشق ، العدد 144، 2010.

20- مي عبد الله وأخرون: **ثورة الصورة المشهد الإعلامي وفضاء الواقع**، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 2008 .

21- نصر الدين العياضي: **ما الجديد في الإعلام الجديد؟** ، جريدة الخبر ، 17 ديسمبر،2012.

22- محمود ابراقن، **المبرق، قاموس موسوعي لإعلام والاتصال ، عربي– فرنسي**، منشورات المجلس الأعلى للغة العربي، 2004، الجزائر

23- محمود ميري: **الخطاب النقدي العربي، وبوادير التحديث**، مجلة العلامات ، المغرب، العدد 27، 2007.

– بالفرنسية:

-1Alex Mucchielli ,Jean Antoine Corbeau, valery Fernandez , Théorie des processus de la communication ,Armand colin ,paris 1998.

2 - Alex Mucchielli ,Jean Antoine Corbeau, Valery Fernandez , Théorie des processus de la communication ,Armand colin ,paris 1998**.**

3- Ladmiral Jean René, traduire : théorèmes pour la traduction, Paris, Gallimard ,1994**.**

4- Mounin Georges, Problèmes théoriques de la traduction, Paris, Gallimard ,1963 **.**

5- Umberto Eco, la structure absente ; éd mercure de France ; 1968.